



يتردد كثيرًا خلال المرحلة الآتية مصطلح الشراكة وذلك للإشارة إلى اشتراك طرفين أو أكثر بإمكاناتهما أو بجزء منها من أجل تحقيق أهداف مشتركة تتبناها أطراف الشراكة، ويسود استخدام ذلك المصطلح في مجالات عديدة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ويأتي ذلك متسقًا مع الظروف والقوى المؤثرة خلال المرحلة الراهنة، فمن جهة هناك أهداف وطموحات كبيرة تصبوا إليها المؤسسات والأفراد، ومن جهة أخرى الإمكانيات محدودة ولا تكفي لتحقيق تلك الأهداف والطموحات مما يدفع الأطراف المختلفة إلى البحث عن آليات تتمكن من خلالها من ملئمة وحشد إمكانياتها المتاحة من أجل تحقيق أهدافها.

تأسيسًا على ما سبق انبثقت اطروحتي التي تقدمت بها في مايو ٢٠٠٧م لنيل درجة الدكتوراه في التربية وكانت بعنوان «تفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية وبعض مؤسسات المجتمع المدني في جمهورية مصر العربية- دراسة ميدانية». وقد أشرف على تلك الرسالة آنذاك كل من: الأستاذ الدكتور/ أحمد سيد خليل أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية بأسوان السابق، والأستاذ الدكتور/ سعيد إسماعيل القاضي أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية التربية بأسوان، وقد تم مناقشة الرسالة في يوليو ٢٠٠٩م ومنحت على أثرها درجة الدكتوراه في التربية من كلية التربية بأسوان، جامعة جنوب الوادي.

ويختلف الكتاب الذي بين أيدينا عن الدراسة المشار إليها في أنه اقتصر على الجمعيات الأهلية فقط من مؤسسات المجتمع المدني، فضلًا عن أنني قمت بإعادة تخطيطه وصياغته بما يتواءم مع طبيعة النشر. كما حرصت على إضافة ما أتيح لي من مراجع حديثة رأيت أنها ستثري هذا الكتاب. وينقسم هذا الكتاب «الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية في مصر- المدارس الفنية نموذجًا» إلى مقدمة وخمسة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول «المدارس الثانوية الفنية وإمكاناتها التي تؤهلها للشراكة مع الجمعيات الأهلية». ويناقش هذا الفصل بشي من التفصيل: نوعيات المدارس الثانوية الفنية، أهداف المدارس الثانوية الفنية، وإمكاناتها التي تؤهلها للشراكة مع الجمعيات الأهلية.
- الفصل الثاني «الجمعيات الأهلية وإمكاناتها التي تؤهلها للشراكة مع المدارس الثانوية الفنية». ويناقش هذا الفصل: مفهوم المجتمع المدني، وظائف المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية وإمكاناتها التي تؤهلها للشراكة مع المدارس الفنية.
- الفصل الثالث «مجالات الشراكة الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية». ويناقش هذا الفصل: مفهوم الشراكة وأسسها وأنماطها، ودواعي الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية، ومجالات الشراكة الممكنة بينهما.
- الفصل الرابع «واقع الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر». ويناقش هذا الفصل تطور المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر، دواعي الشراكة بينهما، وواقع الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر.
- الفصل الخامس ويناقش خلاصة النتائج والتصور المقترح الذي يمكن من خلاله تفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر. وأخيرًا أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي.

المؤلف

أسوان- كومامبو

في يوليو ٢٠١٠م



يحظى مصطلح الشراكة Partnership باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى اشتراك طرفين أو أكثر طوعياً بإمكاناتها المادية والبشرية أو بجزء منها من أجل إنجاز أهداف مشتركة يرضونها، ويرجع الاهتمام بهذا المصطلح إلى تزايد طموحات وأهداف الشعوب مع قلة مواردها، وتزايد الوعي بالآليات الفاعلة التي يمكن من خلالها إنجاز تلك الأهداف، لذا تلجأ المؤسسات المختلفة إلى إقامة شراكة مع أقرانها كآلية فاعلة لسد الفجوة ما بين الطموحات والأهداف الهائلة والموارد المحدودة، حيث تؤدي الشراكة إلى تنظيم الجهود وتنسيق الأنشطة، ومن ثم الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، بما يفضي كنتيجة لذلك إلى إنجاز الأهداف التي تتبناها أطراف الشراكة على الوجه الأكمل.

وتعتبر الشراكة أكثر اتساعاً من المشاركة Participation ، لأن فيها يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أنها تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى إدماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة التي تستنفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في دعم قضاياها المطروحة، ومن بين التنظيمات الاجتماعية المهمة التي يمكن تفعيل الشراكة معها الجمعيات الأهلية^(١)، نظراً لما تتمتع به من إمكانيات مادية، وموارد بشرية لديها القدرة والدافعية لممارسة العمل التطوعي.

(١) محمد الاصمعي محروس سليم: الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

وتمثل الشراكة بهذا المعنى السابق آلية مهمة للاستفادة مما لدى المواطنين من مهارات وإمكانات ورؤى، وتقليل الاعتماد على الدولة، وفتح المجال أمام ظهور مؤسسات أخرى كجهات للشراكة مع الدولة ومؤسساتها الحكومية نحو العمل الجماعي، بالإضافة إلى التأكيد على كون الشراكة المجتمعية وتفعيل أدوارها في إدارة وتمويل المؤسسات التعليمية أصبح نهجاً مجتمعياً من أجل تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة^(١) التي يصعب تحقيقها اعتماداً على الجهود الحكومية بمفردها.

وتمثل المدرسة واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي يتم من خلالها التنمية البشرية بما يتمشى مع أيديولوجية المجتمع، فمن خلالها يتم توفير بيئة منتقاة تتكون من مجموعة خبرات لتنشئة الطلاب على أنواع السلوك ووجهات النظر والقيم التي تكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجتمع^(٢)، كما أن المدرسة في المجتمعات الصغيرة تمثل مركز القيادة الوحيد لمثل هذه المجتمعات، مما يتطلب منها دور أكبر في عملية التنشئة والتنمية الاجتماعية... وهذا يؤكد أهمية الإزاحة المعنوية للأسوار المدرسية، بحيث يتم تفاعل دائم ومستمر بين المدرسة والمجتمع^(٣) المحيط بها بما يضمه من منظمات حكومية وأهلية تهدف إلى تنمية المجتمع وتطويره، حتى لا تكون المدارس والجمعيات الأهلية الموجودة في محيطها وكأنها جزر منعزلة تنتمي لدول مختلفة.

وتتضمن المدارس مرافق وإمكانات يمكن استخدامها في تنمية المجتمع، ففيها المباني والمنشآت والأدوات والأجهزة والملاعب والساحات والقاعات، والمكتبات والمسارح التي يمكن أن تستثمر في خدمة المواطنين، كما تزخر المدرسة بقيادات ذات معرفة وخبرة ومهارة تمكنها من القيام بدور في التنمية، وخاصة في المجتمعات التي تفتقد مثل هذه القيادات كما هو الحال في القرى البعيدة عن العمران أو المناطق كثيفة السكان أو أطراف

(١) محمد عبد الحميد محمد، حنان البدرى كمال: «خبرات عالمية في آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع وإمكانية الاستفادة منها في محافظة أسوان «رؤية عالمية»، المؤتمر العلمي الثالث: جودة التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، كلية التربية بأسوان، جامعة جنوب الوادي، ٨-٩ مارس ٢٠٠٦م، ص ٧٩.

(٢) سعيد إسماعيل على: فقه التربية. مدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ٢٦٠.

(٣) على سليمان: الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ٣٠.

المدن^(١). وإضافة إلى ما سبق تضم المدارس الثانوية الفنية معامل وورش وميكنة حديثة ومزارع، ومعلمين متخصصين في العلوم الزراعية والصناعية والتجارية، وطلاب في سن الشباب، ولذلك فإن دراسة سيد سالم موسى سالم^(٢) توصي بتحويل المدارس الثانوية الفنية إلى وحدات إنتاجية لخدمة المجتمع. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الشراكة مع الجمعيات الأهلية الفاعلة في المجتمعات المحيطة بالمدرسة.

ويشير مفهوم المجتمع المدني في المرحلة المعاصرة جداً واسعاً، ونقاشاً موسعاً؛ ليس فقط في مجال العلاقات بين الدول والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، بل وأيضاً بين الدول في مجال العلاقات الدولية، وعلى الرغم أن ما يسمى بالمجتمع المدني Civil Society ليس ظاهرة جديدة على المجتمعات الإنسانية؛ إلا أن المتغيرات الدولية والتطورات المتسارعة والمتلاحقة، أدت إلى ضرورة إعادة قراءة أدوار المؤسسات غير الحكومية باعتبارها معبرة عن ثقافة ليبرالية جديدة تتسم بالحرية وعدم التقيد بسياسات بيروقراطية، وتطلق شعارات من أهمها ضرورة إتاحة المناخ والفرص للشراكة بين الدول ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا إفساح المجال للعمل التطوعي الشعبي كي يأخذ مكانه على المسرح الدولي، من أجل خدمة قضايا التنمية والتطوير، وذلك من خلال إطلاق طاقات العمل الأهلي المدني^(٣).

ويشهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة؛ تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تنامي على أثرها الدور الذي تؤديه الجمعيات الأهلية في خدمة وتنمية المجتمعات المحلية ملء الفراغ الذي تركته الدولة لأسباب اقتصادية وديموقراطية. ولذلك «تزايد الاهتمام في كثير من دول العالم في السنوات الأخيرة

(١) على سليمان: مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) سيد سالم موسى سالم: «التجربة اليابانية في تنظيم بنية التعليم الثانوي الفني وكيفية الاستفادة منها في مصر»، مجلة البحث التربوي، السنة الأولى، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٧٦.

(٣) جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: «المجتمع المدني.. الديمقراطية والمشاركة»، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة الخامسة والعشرون، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ١٣١.

بالمنظمات الأهلية، ولا يرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى ما تؤديه هذه المنظمات من خدمات أو تجميع للمصالح أو تحقيق للأهداف المشتركة لأعضائها فقط، بل يعود أيضا وبشكل أساسي إلى الدور المتوقع أن تقوم به نتيجة لبعض التطورات في المجتمع الإنساني المعاصر، وبصفة خاصة دورها المأمول في توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعميق الطابع الديمقراطي للمجتمع المعاصر^(١)، وهو دور حيوي وحاسم في تنمية المجتمع المصري، الذي قد تقف الإمكانيات المادية المحدودة أمام طموحاته الهائلة، ومن ثم فهو يحتاج لتضافر كافة الجهود وتنسيقها، واستثمار كل الموارد المتاحة بالمنظمات الموجودة بالمجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة.

ولقد حققت مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في المنظمات الأهلية غير الحكومية كثيرا من النتائج الباهرة في عدد من المجالات الحيوية التي لها صلة مباشرة بحياة الإنسان، مثل مشكلات البيئة وحقوق الإنسان وبخاصة فيما يتعلق بالتمييز العرقي وحقوق الأقليات ووضع المرأة وحماية المستهلك والتصدي للفساد^(٢). هذا إضافة إلى دورها في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ويرجع ما حققته الجمعيات الأهلية من نتائج إلى أنها «هي الأسرع حركة، والأكثر مرونة، والأقل كلفة في معالجة مشكلات الحاضر، ومواجهة تحديات المستقبل، فضلا عن أنها تركز في معظم أنشطتها على المبادرات التطوعية»^(٣)، مما يجعل دورها أكثر فاعلية، بعيدا عن البيروقراطية وتعقيداتها.

ويؤكد المجتمع الدولي وما به من تجارب وخبرات تنموية على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق إلا بتكامل الخدمات الحكومية مع الخدمات الأهلية، وأنه ينبغي إيجاد التوازن بين القوى الحكومية والاقتصادية والمجتمع المدني الممثل في الجمعيات

(١) عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٥.

(٢) أحمد أبو زيد: «المجتمع المدني: القوة العالمية الثالثة»، مجلة العربي، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٢٧، ٢٨.

(٣) عاطف بدر أبو زينه، أمل مختار قناوي: «الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف. دراسة ميدانية»، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (١٧)، ع (٢)، كلية التربية، جامعة المنيا، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٥.

والمؤسسات غير الحكومية، كما أكد مؤتمر كوبنهاجن الذي عقد عام ١٩٩٥م على أن مشكلات الإنسان المعاصر قد تجاوزت إطار الحكومات لكي تصل إلى نوع من الشراكة بين الجهود الرسمية والشعبية^(١)، وهذا يشير إلى أهمية تفعيل الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية من أجل تحقيق جودة التعليم بهذه المدارس، وتنمية المجتمعات المحلية.

وعلى الرغم من أهمية الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، وأهمية دورها في تنمية المجتمعات المحلية مما يساعدها على تكوين صورة إيجابية عن نفسها في بيئتها بما يمكنها من الحصول على الدعم المادي والمعنوي اللازم لاستمرار عملها ومن ثم تكون المدرسة أكثر فعالية^(٢) يلاحظ أنها «لم تستجيب لمتطلبات المجتمع في التنمية الشاملة، بل تفوقعت وانعزلت وأصابها الجمود لأسباب عديدة؛ منها التثبيت بالماضي ومقاومة التجديد، كما أن القوانين والأنظمة والعلاقات السائدة جعلتها منغلقة ومشدودة إلى إطار برنامج صارم دون الانفتاح على الآفاق الخارجية الممتدة خارج أسوار المدرسة»^(٣). وهذا يعوق تحقيق أهدافها ويقلل من مساهمتها في تنمية المجتمع المصري، رغم ما تملكه من موارد مادية وبشرية تحمل المجتمع تكلفة إعدادها وتدريبها، ومن ثم فإن عدم استثمار هذه الموارد في التنمية الشاملة للمجتمع يعتبر هدرا لهذه الموارد.

وتتجسد المشكلة بشكل أوضح فيما توصلت إليه دراسة نادية محمد عبد المنعم وآخرون^(٤) التي أشارت إلى عزلة المؤسسات التعليمية في علاقاتها بالمؤسسات المجتمعية

(١) جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: «دور المشاركة الشعبية في التنمية»، تقرير المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة العشرون، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، ص ٦٤.

(٢) السيد عبد العزيز البهواشي: المدرسة الفاعلة مفهومها - إدارتها - آليات تحسينها، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦، ص ١٤.

(٣) صلاح يعقوب، محمد على عثمان: «دور مدرسة القرية في تنمية المجتمع المحلي»، مجلة التربية الجديدة، ع(٥٥)، عمان، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، مايو ١٩٩٥، ص ٦٢.

(٤) نادية محمد عبد المنعم، وآخرون: تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية. دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩، ص ٩.

الأخرى في سائر أنشطة التعليم والتدريب سواء الزراعية أو الصناعية أو المعاملات المالية، وذلك على الرغم من حاجة مؤسسات التعليم والمؤسسات المجتمعية وأطراف المجتمع المعنية بأمور التعليم إلى إقرار مبدأ الشراكة فيما بينها. وفي نفس الاتجاه نبهت دراسة نجاح رحومة أحمد حسن^(١) إلى أنه لا يوجد تعاون بالشكل المرضي عنه بين المؤسسات ذات الصلة بالتعليم الفني والمدارس الثانوية الفنية، مما يلزم الوزارة العمل على إيجاد صيغ جديدة لإيجاد التعاون بين هذه المدارس والمجتمع بمؤسساته وهيئاته المختلفة.

وتشير دراسة الدسوقي على أحمد برل^(٢) إلى قصور التعاون بين إدارة المدرسة والهيئات المحلية، وأن دور المدرسة في خدمة المجتمع غير واضح، ثم جاءت دراسة سليمان عبد ربه محمد^(٣) لتوضح بشكل مباشر أنه ليس هناك تنسيق بين الجمعيات الأهلية وبين المدرسة، حيث لا توجد روابط بينهما؛ نظرًا لأن الجمعيات الأهلية لم تعمل على توثيق الروابط بينها وبين المدرسة، كما لم تعمل المدرسة على ذلك. ويُرجع البعض هذه المشكلة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتعاون في كل مجال على حده، معتبرًا ذلك أحد أهم العقبات التي تعوق التعاون بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية...، مما يؤدي إلى هدر في الإمكانات المحدودة المتوفرة عندما تتشابه الأنشطة وتسير في خطوط متوازية دون أن تلتقي وتتضافر وتتكامل^(٤).

ولتدارك ما سبق الإشارة إليه من عدم وجود تنسيق وتعاون كاف بين المدارس والجمعيات الأهلية في مصر رغم أهمية ذلك «أوصت المجالس القومية المتخصصة في

(١) نجاح رحومة أحمد حسن: التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي الفني في مصر. تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ١٩١.

(٢) الدسوقي على أحمد برل: دراسة ميدانية لبعض مشكلات الإدارة المدرسية بالمدرسة الثانوية الزراعية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ٢٠٠١، ص ٢٦٢.

(٣) سليمان عبد ربه محمد «الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر» ندوة الجمعيات الأهلية وتطوير التعليم المنعقدة بمقر الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مجلة التربية، السنة (٥)، العدد (٦)، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مارس ٢٠٠٣، ص ٢٢٢.

(٤) فريد زهران: النشاط الاهلي أو المجتمع المدني في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

إحدى دراساتها بزيادة الاهتمام بتحقيق الترابط بين المدرسة وكل من البيئة والمجتمع ممثلاً في بعض مؤسساته مثل الأسرة، ووسائل الإعلام ودور العبادة والمكتبات والجمعيات والنوادي. وذلك كمدخل لتطوير الخدمة التربوية بالتعليم العام^(١). وما أوصت به المجالس القومية المتخصصة، قد يتحقق من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية بما يضمن الاستثمار الأمثل لمواردهما، وتعظيم العائد منها.

وتأسيساً على ما سبق يسعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١) تحديد مجالات الشراكة المجتمعية الممكنة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.
- ٢) الوقوف على واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر.
- ٣) التوصل لتصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية في مصر بما يؤدي إلى :
 - تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد البشرية والمادية المتوافرة لدى المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية.
 - المساهمة الجادة في تنمية المجتمع المحلي.
 - المساهمة في تحقيق جودة العملية التعليمية في المدارس الثانوية الفنية.
 - نشر ثقافة الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجمعيات الأهلية من أجل تحقيق أهداف مجتمعية مشتركة.

(١) جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: «مشكلات القرية المصرية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية»، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد (٢٩)، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٦٥.